قال الله در انو شروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسنون وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله
عزمن قايل ولقيت زيدا فابله الله شاعرا ومن شاعر التميز في جميع هذا ظاهر ومضمر كما في قولهم كفى بزيد
رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك زيد شجاعا اعني ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا
متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب عيشة اى ويلم عيشة هى ايام
الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد وعلما ودارا فالتميز فيه متعلق
المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجى لهذا مزيد شرح فى التميز عن النسبة وثانيهما اى ثانى الاسمين الناصبين نفسه ...
اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا ضمن قال انه تميز لا حال ولذا قولك حبذا زيد
رجلا والعامل فى التميز فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله
فلا يظنن ان الناصب فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما
فى ربه رجلا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ليس بتقسيم حسن والحق
ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا
والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء
الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول
لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اى البيانين فقولك
عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او نقول عشرون ضربا وبعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد
لا تثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجى فى بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو
عشرون رجلا او درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى
واجمع ان قصدت الجمع والا فافراد نحو عندى مثله تمرا وتمرين وتمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ونعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ
الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس
فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو
رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهى فى باب من
الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لا يضاف فى الاغلب الى التميز كما يجى فى بابهما
والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون
جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجها حسنوا وجه فليس من هذا الصنف لان
التميز فيه عن النسبة وكلامنا فى التميز عن المفرد وكذا قولك ممتلى ماء وممتليان ماء وملآن ماء

وانما اكثر مالا ليس من انتصب فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون المثنى كما ظن بعضهم بل التميز
فيه عن النسبة كما في الثلاثة الاناء ما فهو اذن عن شبه تمام الكلام وانما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان
الاضافة مع وجود المضاف اليه ع اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف
كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل
رجل وكذا لو قلت في عندي ملوء عسلا ملوء عسل لان الملاء هو قدر ما يملاه ولا معنى لقولك قدر ما يملاه
العسل وعن غير مقدار فقد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر
يعني بالثاني ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة او عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم
الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا
او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا او خبر مستقر او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا
او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل اي نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا ولله زيد
فارسا او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا
انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان
الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق
ان التميز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه
معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة ابا وابوة ودارا وعلما
تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا
ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التميز عنه الاسم الذي اقيم مقام التميز حتى
بقي التميز للتسبب فقام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد
وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان
الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد
علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته
لغيره وطاب ابوه اياه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب
زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما
ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون
صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما
والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد

جلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شئ المنسوب اليه
نى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا
نيه للشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين
كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا
ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد
وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو
طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها
اليه ... ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فلمتعلقه
... فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال
يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح
جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه
يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان
يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد
ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق
فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه و فطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد
ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما
انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع فنقول فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه
وهو ما انتصب عنه اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد
ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع
وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء هل التمييز
لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه
افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء
وطاب الزيدون ابوين او اباء فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق

ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فلمتعلقه فطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال
س

ما انتصب عنه وامّا ان اختلفا وكان التميز جنسًا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يحتمل
ان يكون لما انتصب عنه وللمتعلق ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما انتصب عنه اذا كان التميز للمتعلق
نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المص والاولى ان تقول في اللبس ... لما انتصب عنه
او للمتعلق انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها
واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام طيبوا عن انفسكم نفسا
واما اذا ألبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد
دارا وانت تريد دارين او دورا قال تع وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون
ابا فانما وحّد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قر زيد عينا قال ابو طالب
يخاطب النبي عليه السلام فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا
الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مراده بالجنس هنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول
طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد
قال تع بالاخسرين اعمالا ... وان كان صفة فتيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم يجئ صالحا لما انتصب عنه
وللمتعلق كما جاء الاسم بل لم يجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع
على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره فارسا ولله در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا
واحتملت الحال قال الاكثرون هي تميز وقال بعضهم هي حال اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجّح المص الاول
قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى
بينهما فرقا لان معنى التميز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا
قولهم عز من قايل والتميز عن المفرد يقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب عنه بدليل
تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قايل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك
من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم
تقدير من في جميع المميز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك
فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تع قصدا للتعجب منه لان الله منشي العجايب فكل شي عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تع ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله درّه ما اعجب

ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ش

١٥١

اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام
الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للمهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل لشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة
فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة نحو لله
در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وكليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل
غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال
بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازني و
الكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما
في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة اي الدليل بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك
الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لم يجز الرفع و
لونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز
التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان يكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد
او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد
نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس
الى معرفة ما ابهم عليها واما اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل
بهذا المعنى فلما كان تقديمه متضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل
ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف
ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق
رشده امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه
متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن
الوجه شبيه بالضارب الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف
الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب
ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي
قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا هو سوى العبد اقول وليس هذا

زيد

بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التميز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التميز يعني خير من حافظ فهو والحال سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا مواابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اى صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارة ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت والمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شراهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تميز عن النسبة تقديرا اى كاين مبتدأ لفظا بمعنى كاين لفظه مبتدأ وكاين معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم

المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منها بحد مفرد من حيث المعنى فالذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزايها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزايها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقايل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزا ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاني القوم الا حمارا المخالف الحمار للقوم في المعنى من متعدد اى من شي ذى عدد لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاني الا زيد اى ما جاني احد الا زيد بالا واخواتها ليخرج نحو جاني القوم لا زيد وجاني القوم لكن زيد وجاني القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواكان من جنس المتعدد كقولك جاني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاني القوم الا حمارا فقد تبين ان المنقطع ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثنا مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثنا المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكك في مثله لم يصح في نحوله على دينار الا دانقا للعلم بان

دانقاً مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد
الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله
وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شي كثير كقوله تع فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون
المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فقال المختار انه غير
داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا
زيدا قرينة يدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشي لاجماع اهل اللغة على ان
الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي
عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو
قبيح وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكن قال المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة
اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا اخراج
وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هنا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا اشكال
وهو الخمستان والا مفيدة للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شي من هذه المعاني الثلاثة وايضا
اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تع
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه
قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحدهم وقال المحققون وهو الصحيح
لتندفع عنه الاشكالات كلها مما فروا منه وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقض مجي زيد وانتفاء مجيه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم
ذلك لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان
نسبة الفعل في جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكن جرى العادة بانه اذا كان
الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منها بما يستحقه
المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف
اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم يستحق شيا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها
بالمفعول في مجيه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع
هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان
قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك
القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو قوله له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج
منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على

النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء
لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن
من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في
كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
شرع في بيان اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات فهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان
بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب
نصب مستثناه كما يجيء ثم اختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المقدم او معنى
الفعل بتوسط الا لانه شيء تعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ولكونها
نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن ادعو وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان تقدر
بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال على
بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها الا انها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول
مقدرا او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير
الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب
عنها فالا عنده يكون كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون
من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا
العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا قام اي لم يقم فلا النفي حكم ما قبل الا ان نقضه نفيا
كان ذلك الحكم او اثباتا نحو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف
وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا
العاطفة لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاني زيد لا عمرو وانت ... ما جاني القوم الا زيد ولان فيما قال
عمل الا ان مرة ولا الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى و
لا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد
الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف
النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه
جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نقول ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا
نقدر امتنع ونحوه الا يرى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع لجوزنا

ينتسبون

كعمل عشرين

عشرين ع

الا في المنقطع م

رفع ع

والاسد لكنا نقدر نحو ابعدات والاسد وقال المص في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة
الا فان الا انه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب
البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك
بالاخوة ولذا في امثاله لجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه للتقوية بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه
فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن
في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما
مما عمل من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فنصب التمييز ولا سيما مع تقويتها بآلة الاستثناء والى مثله
يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى
المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به
وذلك قوله في الكتاب تحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا
عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد
على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي
والمتاخرون يقدرونها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف
نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها
كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا
كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانا نقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك
اذا كان صفة وايضا معنى لكن للاستدراك والمراد بالاستدراك فيها نفي توهم المخاطب دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب
النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما مر والابدال ايضا لا يجوز في جاءني القوم
الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق
الا النصب او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان
البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس
عن بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت
بمثله احد احد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ
ولي خبره وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من كان

قلت الى احد الا ابوك وصديقا حالى وتقول مالى الا زيدا صديق وعمرو وتنصب عمرا على العطف
على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اى وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى
وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخيره
عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك
الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى فشاذ عندهم للضرورة وقيل
تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسير له فاذا
قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم ماتنى وجوز الكوفيون فى السعة تقديم المستثنى على
المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ فى الحكم نحو الا زيدا
لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج
من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان
الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجى فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه و
مرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجى بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة
استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا جاءنى اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما معا
وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى
هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل
فى المبتدا الابتداء لا الخبر او منقطعا اى منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حمارا اهل
الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا او ما جاءنى
زيد الا عمرا فهنا يجوزون البدل ثم ان كان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول
المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما فى الدار احد الا حمار اذ يصح ان يجعل الحمار انسان الدار
كما قال ابو ذويب فان تمس فى دار برهوة ثاويا انيسك اصداء القبور تصيح ومثله مالى عتاب
الا السيف فلسيبويه فى مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول
البدل فى المبدل منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اى ما فيها
شئ الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب
شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمى فقلت لا احد فيها
تاكيدا لنفى كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه فى

الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبل الاستثناء
المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاوني
وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تع ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس عليهم سلطان الا التكليف
ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً فليس فيه الا الوجه الثاني من قول
سيبويه وذلك نحو ما جاني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل
والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل
الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هنا يوافقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تع وقال
بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم
فيكون ايضاً متصلاً ومثله قولهم لا مكونن من فلان حتى شي الا سلاما بسلام اي متاركة ووداعاً من قوله تع
واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اي مع سلام متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء
للبدل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر منه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا نقص و
ما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدران الخير ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب
سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قولهم ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع
الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهي سيبويه المذكورين
وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد
وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لما لا يعدون
في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلواً في الثناء كما
قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فهي عين الكمال عن معاليه او كان بعد خلا وعدا في الاكثر
قال السيرافي لم ار احداً ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها
وقال ابي السيرافي لم اعلم خلافاً في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكره سيبويه واما خلا فهو في
الاصل لازم يتعدى الى المفعول بعن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه
كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدمع كونهما في محل
النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضماره اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتتعدى في غير الاستثناء ايضاً وفاعل
خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن
معهم اصلاً ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى

ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تع اعدلوا هو اقرب
للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ما النساء وذكرهن بعد مضمر وقال بعضهم ما مؤول
بالا ولم يثبت ومن وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا
كما يجى فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب
والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك لان الحين كثيرا ما يحذف
مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمى بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة
وليس ولا يكون هما ايضا فى محل النصب على الحال اذ ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره
نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى
منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما
فى قوله تع انا انزلناه فى ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب
ما اتتنى امراة لا تكون فلانة وليست فلانة فلحقتهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة
تانيث تقول ما رايت رجالا لا تكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجى مثل ذلك فى خلا وعدا وهذه
الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنع الذى قد تركته ولا الغيظ منى ليس
جلدا واعظما اى الا جلدا ولا يستعمل هذه الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها يستعمل فى المنقطع
ايضا كقوله وكل ابى باسل غير اننى اذا عرضت اولى الطرائد ابسل

كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور مثل ما تقول الا قليل والا قليلا اعلم ان الاختيار البدل فى المستثنى
شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او
نفى صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا
المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح ليدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح
لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك الابدال
من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفى على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك
اذا كان الضمير فى صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا
يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فى ظنى الا زيد او الابدال
من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه فى غير الموجب ولو لم يرجع الضمير
الى المبتدا فى الحال والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد
بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول

للجرمى

لم يستعمل ص

الكلم الافى ص

ذلك عمرو الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا
لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن
زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من لذته العين وفي جعله من لذة القلب كما ذهب
اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا للظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية سيان معنى نعم لو قلت لا اوذي
احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز
الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاني اخو احد
الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او موول به بدخل
نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل
وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي فلما تكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نواصب الفعل قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل كقوله
قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول ولكون اقل رجل موولا بالنفي ابدا طلبه
ناسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا
لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه
بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطايه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية
نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة ونحو على قال وقلما لا تكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه
كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما يحذف خبر
ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقايم
الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقايم الزيدان وقال بعضهم نحو
يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين
يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع
ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد
وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين
وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد
وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول
فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل
رجل لان اقل اذن يكون في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى منفي

بلى

ذلك ...

الحاكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد
فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ
التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك الا زيد وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي
قال تع فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا
يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرغ جوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة
نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش
الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد
قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تع فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما فيه
التخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تع
فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا
غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم
الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين كلامين وقولنا وان لا تراخي المستثنى عن المستثنى
منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من
النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا عرف
هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين لان غيرهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز
وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى اداة الاستثناء
فانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام و
المستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ
كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل و
لا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض
ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف
يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده
صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب
على الاسم والفراء منع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فوجب البدل في نحو ما جاءني
احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب
فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم

[illegible]

[illegible]

المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشي لان شاع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول
وفي غير الموجب المستثني داخل في المستثني منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثني في
المستثني منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحدا وذهب بعض القدما الى انه يجب النصب
على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا اصلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاني القوم الا زيدا
لانه يجوز جاني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في غير الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه
وهو يبطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح
الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الا زيد وما جاني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز
جاني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القايل
قياس غير الموجب على الموجب ومن ابن لهما ذلك هنا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط
المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله
لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض
القراتين اذن ولا يجوز تناقض القراآت لانها كلها قران ولا تناقض في القران قال وبيان التناقض
ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري
بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا
في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا
امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شيت من اسر او من لا يلتفت
ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تتبختر فيه وان كان المستثنى بعد المستثنى
منه صفة نحو ما جاني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان
المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك
على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان
الابدال من شي علامة الاستغناء عنه والغاية ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء
بالشي بعد الاستغناء عنه بعيد

مثلا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يستعمل المستثنى
منه بفعل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع
المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار

بعد في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى المستثنى منه في الاعراب فهو اولى
كما في ما قام القوم الا زيد ابدالا نا بكونه من تمام المنسوب اليه وبجزم امكان اتباعه اياه ويجوز حذف
المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز
اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى
منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كالمنافي يجب دخوله تحت المستثنى
عند النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء
بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر
دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر يشتمل من جنسه بعينه وغيره وذلك المتعدد
المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا
معينا لدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع
الجنس لتحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يستحيل نحو قولك
كل حيوان يحرك الفك الاسفل الا التمساح ونعلم الله نعم الا قدم العالم او حدوث ذاته و
يستطيع نعم الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تع ومن يولهم يومئذ دبره
الا متحرفا لقتال وقد يمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه
دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في
الموجب ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالمنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا
فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه
مع المستثنى واداة الاستثناء وكان المستثنى كما تقدم اولى بان يعرب بما تقتضيه العامل لكونه جزءا
اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه
القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد
الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن
القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند
لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو
ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا و

مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما
المفعول معه فلا يجي بعد الا لا يقال لا تغش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما
قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل
الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد
الا وعمرو وكما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل
الا بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاني زيد
الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو
للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف
وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو
رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا
في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا
الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب
تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قايم وما قايم الا زيد ولا غلام
رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فزيدا اسم ان
ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا الا راكبا لم ياتني لم يجز لما تقدم ان الا لا تتقدم في المفرغ على
الحكم وفي غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا
اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من
الا زيدا اخوتك ومن مستثنى منه وتقول عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز
ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل
فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن
من بينه وحله ان يقول انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت
غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك
التوهم كما انك اذا قلت جاني زيد جاز ان يتوهم انه جا من يجري مجراه فقلت جاني زيد زيد لرفع
ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في
ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيا الا ضربا

قال وما اغترّه الشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن
الا نظن ظنا وما اغترّه الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما الاستثنا فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى
احد الا زيد لكنه غير مفرّغ وكلامنا فى المفرّغ ولا منع من كون ساير انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد
الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شى منه الا ثوبه ولا من
زيد عضو الا راسه وعطف النسق لم يجى فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف
البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدّر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا يخالف لكونه
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه
وكله وكلاهما ولغيرها حتى تقدرها وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما
لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفى خبر المبتدا نحو ما زيد الا قايم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا
اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءنى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام
وما جاءنى زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من
الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا فى الخبر والحال وذكر المصنف فى حله وجهين احدهما
ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما
يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها
قال المالكى فى الصفة انها صفة بدل لمحذوف اى ما جاءنى احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله فى الحال
وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاءنى
احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثنا فى المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا
بقوله بطالبنى عمى ثمانين ناقة وما لى يا عفراء الا ثمانيا ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فيرخم
فى غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الاعراب ولا سيما
فى الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قايم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا وهو فى غير الموجب
يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفى الصريح او المؤول كما ذكرنا ليفيد فقد تقدم انك
قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينه تخصيص جماعة من الناس
يجعلهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ فى الموجب الا ان يستقيم المعنى اذ
يستقيم فى الايجاب يعنى الاستثناء المفرغ الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ
يصح ان يقرا فى جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون فى الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم ومن ثم اى ومن جهة ان المفرغ انما يجى فى غير الموجب امتنع ما زال زيد الا
عالما لان ما زال موجب اذ النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب الدايم كما يجى فى الافعال الناقصة

فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو مع ولقايل ان يقول حمل الصفات المستثنات
على ما يمكن ان يكون مشتملا عليها مما لا يناقض واستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات
المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم
كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المص ووجه اخر ههنا في منع ما زال زيد الا عالما و
ذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقايل ان يقول
ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي
اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد
غير الموجب نحو ما زيدا وليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرية اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو
لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية فانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة
لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سوا باشرت المجرور كما في ما جاني
من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاني من رجل وامراة والا الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم
الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف تشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور
بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها
باشرها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقايم ولا قاعد
والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يبقى موكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا
وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا يبطل النفي الذي عملا له فكيف
يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة
وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا
في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب
ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي
لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو القي بيده اعني في الموجب اعمال الباء
فيما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصين
بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء

[illegible]

حقير ولما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقيه
لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على المنكر لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان
يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان يدخلانه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين
للمجرور بهما والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرفة والمنكر
وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل
في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل
لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم و
لا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال
على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفي ومجي
الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا
الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان
اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا
كما تزول نفيها فان قيل ضد لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية
وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان
وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي
فصارت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجي ومعنى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس
ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شي واحد في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية والتبس في
ايجاد معنى النفي في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما معنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ورب شيئين
معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شي واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس ونفي
معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد
ايجاد معنى نفي الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب
ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل مستقلا بمعنى في نفسها كسائر الافعال
التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها او افادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارض كتجرد عسى
ونعم وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد
بشي الا شي لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شي لا يعبأ به فما وجه الرفع فيه المبتدا
والخبر [illegible] كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما
تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جملة اعتبار ذلك المقدر

انه يدخل في حده نحو قايم في قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان وامره على نحو خبر المبتدا
اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا او جملة ومقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه
على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا
وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام بذكر بعضه بسلب
بعضه في الافعال الناقصة مما قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال
كان زيد قايما او يقوم زيد وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل ذلك العلة سواء جمهورهم على انه
غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب
من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا
نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا
تقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على
مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاءً واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى
على لبد اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس
ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن
الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر
الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت منا ثلاثا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة
للاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد
والصفة نحو زيد قايم او غني او مضروب والفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسخو موجوده اي هذه
عادته لانه وان كان في الاصل صالحا الا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل
غير مقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت اراه
فظاهره الاستمرار فناسبت الثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبار الصار
وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر الهذه
الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحو ما ذرت ارق تقلب الماضي في
الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجي بمعنى
الماضي كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهو للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما سبين في الافعال
الناقصة و الاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا او صفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل
بخلاف الماضي وجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع

بقدم معرفة هنا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس
اما هنا فليس بحال كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما دافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيد هذا وينبغي هنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا
عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق
لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو كان اسمها ضمير
ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الفقر ولو اصبعا
اي لو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شي اذا قيلا
اي ان كان حقا ويقول لا رتحلن ان فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل و
لو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم
وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فيقول
ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قول الناس مجزيون باعمالهم
فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي
او معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس
عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت
القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ ضعيف ايضا لان حذف
كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شي كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا
بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر للرفع كان التامة
قلت تضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف
وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل
اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد الفا بهما ان صح رجوع ضمير
كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف
فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور
بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار مقدم
ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما
اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه كما
ما قتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا او حذف المبتدا اولى

وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجي الفاء مع الجملة
الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجي الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان
مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه اقبح
الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد
ويجب الحذف اي ويجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل
منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زايدة لا عوض
ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به
فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة
الشرطية ويجوزون ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد
اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما
اللفظ فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما ياتي وما تذر مع عطف
اما انت بفتح الهمزة على اما قمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت
منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه
جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل
في ان معنى اذ فاقا بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار
والمجرور اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم تاكلهم لان معمول
خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط
وايضا ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبلها الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تع واما بنعمة ربك فحدث
واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط فقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر
وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما قمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوفا اي يكلا
الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فانه
حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا
فلذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر
غيرت صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاءها على الوضع الاصلي مع قطعها وجوبا عن
مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها

على سبيل الوجوب لانها تصير كانها اليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون كالكافة لما
عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا تخلو احوالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها
فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فتجي بها
لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها
وخبرها وذلك نحو اما زيد منطلق اي اما تكن في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجودا او وجد
انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق شي منه كما يجي في
حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت
واما انت ذا نفر فان قومي وانما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور
وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي
لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اما تخافن ومن عضة يثبتن شكيرها
النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده
وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو ان نك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال من لد
شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فصير ذات تلو
ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قام اخوه

لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا
ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا
منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلو اختل واحد منها
لم ينتصب كما يجي ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند
اليه بعد دخولها يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور
في اليه لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع
للمضاف في باب المنادى فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا او لم يجر ذكر اسم لا صريحا لكن
سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مفردا على ما ينصب به هو
اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي
اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك قال

بلا لان المنصوب م

لا يعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصب بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه من المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين منهما في المنفي وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا يعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت ساير العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها ساير المعمولات وهذا طريف اعني بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراقية ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانما بنب على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة رجح جانب الاسمية فصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا تركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال بلان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب منقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني لا رجل وامراة ولئن تقول

الاندلس

اردتَ به عطفَ النسق الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى النداء فى نحو ثلثة وثلثين
ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه
ليس شىء من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المثنى
كما يجىء فى بابه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون
فى المسمى بحضرموت كما يجىء فى باب المثنى واما جمع سالمة المؤنث فبعضهم بنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو مستقو نحو يا مسلمات
مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون
على هذين القولين داخلا فى عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازنى يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب
الذى مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته فى الحركة لساير المبنى بعد لا التبرئة ما كان
معربا بالحركة بعد دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على
لا التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شىء وذلك لتعذر تقدير من
بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجىء وبتوسطها بطل الشبه
لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مالَ وذلك كما بنى مع لا الزائدة تقوية
لفظها كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا وفى المجيد
اعترت مبنى لا اسم بها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله لا تثريب
عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والا كان مضارعا للمضاف
فانتصب كما فى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما فى قوله عليك تثريب واليوم
معمول العليك ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان حتمه
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم
من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق
بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا
كما تقول لا انكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستقامة وما عليك العول ولبس بك
الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر هنا اعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا المتضمن
ضميره ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول
لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلوته فى الجامع اى
فى الوجود من يصلى فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لا مصلى
فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصل سواء صلى فى الجامع او فى غيره هنا وحكى ابو على عن البغداديين انهم

يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني ونظير
لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرار اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان
ووجه المناسبة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها
لنفي الجنس فلما تو غلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة
ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي شبيهة بالمشبه والثاني
ان الظاهر افتراق ان ولا التبرئة منافيا وتناقضا لا مشابهة ومقارنة فعلى هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان
وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى
ينفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول عنه ولنها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في
البعيد عنها وايضا لم يجز العمل في المفصول لم يجز البناء ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل
تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد
التركيب دلالة على التركيب وقد نفى التركيب بالفصل وقيل انما لم تبن مع الفصل لانها لما امتزجا تعدى البناء
من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف
عملها ان نلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب تكرير لا في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا
اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت
اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا
الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي
لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها غول قال بكت جزعا واسترجعت
ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها واما مع النكرة المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت
لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله ترکتني حين
لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي
لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو
هاهنا بمعنى المفعول اي ليس بمتناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وشذوذ
قوله لا الينا رجوعها اي لا رجوعها الينا ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا
في لا سواء وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس والاولى حمل ذلك على

يفترقون والشذوذ يعلى هذا تقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الآتي موضعين
احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا اتيت
مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطيت سهلا ولا نعم اى لا نعم
عينك نعم وكذا لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسم بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان
الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا الا انه
السوء واذا دخلت على قولك ان يفعل كذا اى لا ينبغي كما مر وانما لم يكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت
على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما يجي في قسم
الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظ شي سوا انجر بالاضافة
نحو هو ابن لا شي او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شي وغضبت من لا شي وما انت الا كلا شي
وخلقت من لا شي وانتصب نحو انك ولا شيا سواء او ارتفع نحو انت لا شي وثانيها ان يجر ما بعد
لا بما قبلها نحو كنت بلا مال ولا نحو اذا لم يكن لفظ شي لانها من حروف الجر ولم يثبت انجرار
بالاضافة واما قول جرير ما بالجهل بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى
ان لا زايدة كما في قوله في بير لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب في وقت وقت الشيب اى لم
قبل اوانه اى في وقت تكون في اسائه وقت الشيب فالوقت الاول من الثلث الى يا فوقه مثلا
فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زايدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما في
الثلثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين نحن بحين الاول اضاف الى الجملة اى حين
لا حين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع ويقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا نحو [illegible]
ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير جعلوه بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصود قصدا فهو في حكم النكرة ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قيل جعلها بمعنى غير
نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية فلا بد معه من تكريرها نحو
لا الرجل في الدار ولا المراة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا
الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت النكرة قبل خروجها لقوتها
هذا فان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تع الى ظل ذي ثلث شعب
لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول
العوام انا لا راكب واللا انسان عم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط
الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شي وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرية

وذلك متعذر لقد من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد
من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير لعناها ونفي بكون لا بمعنى غير كونها
لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتنزيه انها النفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر
واعلم انه قد يأول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن
في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه
المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم
الليلة للمطي وقال ارى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولكنا وبله بالمنكر وجهان اما
ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام
وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ
واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع
لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع
كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف
فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير
واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
ويكون لا بمعنى ليس [illegible] يعني اذا كررت
لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين
للتبرئة فيبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبرا
لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل عمل ان في الخبر فهما
في موضع الرفع فلا قوة مبتداء معطوف على مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتداء لا خبر لا فيكون الكلام
جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها
عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما خبرا واحدا وذلك الخبر
يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم
واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا

جمع الخلة اي الخصلة ٢ س

خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبد الله بن الزبير وكان يكنى بابي خبيب ٢ س

وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني م

عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان يكون لا الثانية زائدة
لتاكيد نفى الاول كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول ولا قوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان
وابنه على ما يجىء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء
وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز
فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن
لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجىء فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اى
لا حول ولا قوة موجودان كما يجىء لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء
ولفظ لا فى الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها
مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا فى العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا
لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية
كما فى لا حول ولا قوة على ما يجىء بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة
وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا تقول ان لا الثانية هى التى بمعنى
ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرووا الا كون الاسم بعدها مرفوعا
والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستغرق فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة
والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان
مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى وهو عند
سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد
منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاولى وفتح الثانى على
ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدها فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد
حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها
بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فى حصول التكرير وفى
مطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا فى الجميع للتبرئة الغت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق
وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الوجه الثالث سواء على المذهبين
قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول بمجىء الف الاستفهام لمجرد النفى فكون
الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او التوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذى قال

مخالف لظاهر قول سيبويه لانه [illegible] الاستفهام بعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا كانت في الخبر
فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا [illegible] عادته الا تجشؤكم وسط التنانير وفي المثل الا قماص
بالعير يضرب لمن ذل بعد عز و[illegible] سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكر السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك [illegible] فارسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كا
الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها
حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء خمرا اشربهما
وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز
حمل التابع على الموضع [illegible] التمني بعينها عن [illegible] وتصير بمعنى اسمها بمعنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى غلاما
فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي الا ابا اسمه
فالخلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء
في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت مضمن فقال يونس
نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض هلا وسنذكره في قسم الحروف والفعل محذوف
اي هلا [illegible] وتبني رجلا وروى الا الغاء في الا للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر
اي الا من رجل [illegible] ونعت المبني [illegible]
[illegible] نعت المبني مبتدا او الاول
صفته ومبني خبره وقوله مفردا اليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت اذا ولي
مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها
تقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي
وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني ان كون النفي في المعنى داخلا فيه لان النفي في قولك لا
ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى
في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء
اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو قلنا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبني بلا الا نعت
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى
كريم في نحو لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو غلام
رجل [illegible] ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب
لا [illegible] النعت الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس هو المبني بلا وايضا بعد منها

ولم بين النعت ايضا واما لم بين النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم بين النعت
المفصول من المبني بغير النعت ايضا واما لم بين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا الاسمية
لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج
اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان
والسيرافي تفصيا من هذا اللبس لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب
مع صفته تعمل في محلهما كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن تركب
لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي ههنا مع نعته [illegible] ومعرب رفعا ونصبا
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير
نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة وللفارق ان يفرق بان يا لو باشر
المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشره
لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره
وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب
الذي هو حركة الاعراب واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي
هو حركة الاعراب جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا
لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر لا التبرئة وقال
ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم
ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب في المبتدا وهي
مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع
اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان تفرق بين لا وبين ليت ولعل
ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الغاؤها مع التكرير ومن دونه
ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل للمشابهة الشبه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز
اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف كحسن
الوجه برفع وصف المنفي مضافا كان المنفي او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا
والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس
لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما
جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعراب وضعها مع عروض لا وزوالها [illegible]

عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريفُ ويجوز ان يقول ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب
لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا فى الصفة
سواء هنا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلامَ لك والعباسُ وكذا فى
١ ... اسم المنفى المبنى ومن قال ربَّ شاةٍ وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجى فى باب المعرفة ولا يجوز البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا
من اجتماع الامور الثلث فلا يجوز لا اب وابن كما قلت فى النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن
التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجلَ وامراةَ بالفتح فى
المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المبنى نفس لا لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا
على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل و
عطف البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم
ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجلَ صاحبَ لى وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة
كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسى اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد
النكرة عن المنفى المبنى لانه لا ينقص عن النعت الذى بنى جوازا اذا اجتمع الشرايط بل يربى عليه من حيث
انه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف مركب مع الموصوف واما
البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا
لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لا تقديرى اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب
بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجى فى بابه ويذكر فى باب
البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله
احد ولا كزيد رجلٌ ولا كعمرو واحدٌ قال امرؤ القيس ويلمها فى هواء الجو طالبةً ولا كهذا الذى فى الارض
مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف
واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يجعل انتصاب مثل هذا على التمييز
كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية زايرا ومزورا فقيل انتصاب
زايرا بتقدير الفعل اى لا ارى كعشية اليوم اى كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا
وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا
يكون الاخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية عشيةً وعيشةً فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ
واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفى المبنى تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد بذلك التاكيد كما يجى فى
باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا فى المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين
١٠

وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني
نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكرير اللفظ وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك
لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا انزلناه قرآنا عربيا
فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف وان لم
وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب

يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا
الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجار اعطي
حكم الاضافة بحذف نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك
ولا اباله ولا اخاله فيكون معربه اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام
زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقيل لهم اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر فاجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه
الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي
الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل
بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون ساير الاضافات المقدرة باللام فاجابوا بانهم قصدوا
نصب هذا المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا بين
المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريرها والدليل
على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل
حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم
لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل
باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال
المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب الرفع والتكرير والجواب انه لم يرفع
ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل
باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فلذا يلزم
ان يكون لا اباك اذ المعرفة لا يوافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا على ان معنى الجملتين اعني لا اباك
ولا اب لك سواء ولم يتفقوا على ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من تعبيرين واحدا
مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اباك

المعارف

الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تع القارعة ما القارعة واما في الجملتين
مكبر وان اتصلتا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السببي اسمه
بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قايما عمرو و عمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير
الاسم في نحو ما زيد ضارب زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب
ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت
موضع السببي اجنبيا نحو ما زيد قايما او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرو لا يصلح ان
يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب
في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي
هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على
الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقديمه على الاسم او جره ان جوز زيادة دخول الباء على خبر ما المقدم على الاسم
على ما هو مذهب الربعي هنا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين
مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا
كما يجي في باب العطف وبعض القدما منع من نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف
لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا وبعض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد
ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في التوابع
واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس
بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي
في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم للاشرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال
ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو
لات حين مناص وقد يدخل على لفظ اوان ولفظ هنا ايضا وقال الفراء تكون مع الاوقات كلها
وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا اما التانيث الكلمة
اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها
اي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء له اذ تصير على عدد حروفه ساكنة
الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه
وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا

بعكس

التاء لا

الكسع ان يضرب دبر الانسان بيدك او بصدر قدمك ٢٣ ص

فلات حين مناص اي

ولا يستعمل الا محذوفا احد الجزءين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها
بتقدير فعل فمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف
لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع معينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة وتقويه
لزوم تنكيرها اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف
اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات
حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون
فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشيء اذ لو كان الخبر غير اوان واختصاص الجار

المجرورات كالثاني القسمية

ببعض المعمولات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل
او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة يعني قوله طلبوا صلحنا
ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل
التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لملاقاة ساكن كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبني
على الكسر لا على السكون لئلا يلزم التقاء ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات
من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يبدل في نحو قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات
من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا لا رجل اي لا من رجل واما لات هنا

لمث

فهنا للمكان في الاصل استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت
وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اقي اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان
قلبك متيح اي ليس هنا ثم ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما
وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لوروده في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك
بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في
الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد سد اذن ولم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل
على علم المضاف اليه سبق شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والالف
قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا بني الاسم او لا على ان المجرور بحرف جر
ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف المشهور الان من اصطلاح القوم
فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما
من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر
لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا

على الحال وذو الحال حرف جر وان كان يكون لاختصاصه بالاضافه والعامل معنى واسطاى بتوسل
الحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اى مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه و
المفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقايل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى
الظرفيه والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا
وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر في الاضافه مراد اى عمله وهو الجر
باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم
المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الدور كما انكرته اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفه حقيقه
المضاف اليه حتى اذا عرف حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحن ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك
معرفه حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه
باضافه لفظيه خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر
بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه
من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافه ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم
العامل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل
فعلى هذا في العامل في المضاف اليه خلاف عنهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال
ان قلنا العوامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافه لانا لا نريد بها
مطلق الاضافه اذ لو اردنا ذلك للزم وجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافه
التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب
لا يعمل الجر الا النيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر
لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافه قال جار الله الاضافه مقتضيه للجر و
الفاعليه للرفع والمفعوليه للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يتقوم به هذه المعاني المقتضيه كما تقدم في
اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعليه
لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا في الاغلب
قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي
بقوله بعد فالمعنويه ان يكون المضاف غير صفه مضافه الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه
ومودب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج
المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل مجردا تنوينه اى
التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنيه والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون تقديرا انه لو كان فيه تنوين او نون

نبه ان وجود نفس الحرف مراد في الاضافه لا لانه المعنوي ... وجود الاثر على وجود المؤثر كلازمه

تقوم

المعنوي واللفظي

تحذف لاجل الاضافة كما في كم رجلٍ وهنّ حواجُّ بيتِ الله والضاربُ الرجلِ وانما حذف التنوين والنون
لانها دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب الاولى
من الثانية التعريفَ او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا
اُمن اللبس كقوله تع واقامِ الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء هاء
نقيس عليه [illegible] وهي معنوية ولفظية فالاولى ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام
[illegible] جنس المضاف او ظرفه او بمعنى من [illegible] جنس المضاف او بمعنى في [illegible] نحو غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف [illegible]
[illegible] وشبهه من [illegible] اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فنفسر المعنوية بمضادتها اللفظية
التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي
على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها
نحو ضارب مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه
ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في فما عدا جنس المضاف ما كان به عن
المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ونعني بكون المضاف اليه جنس المضاف
ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك
تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه وصفه منه
ويده منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح
اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل
فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم
تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوبٌ ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح
اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن
بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص
حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز
التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقال نحو ضرب اليوم وقتل كربلاء بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا تقول
ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد
حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة ادنى ملابسة
فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة

المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
في الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها المفيدان لواحد مما دل عليه المضاف
المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان يشير
الغلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا
بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع الى اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن
عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام
اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك خلاف وضعه
الذين من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ومعناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد
من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد
ان لم يكن له الا واحد وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امرأة وشرطها
وشرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان
يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يمان ولا يجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة
العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف
العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم
مضر الحمراء وانماء الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هنا وانما تجرد المضاف
في الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا
للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وهو حاصل للمعرفة وفي المعرف التخصيص مع زيادة
وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة
حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف
لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثله زيد لا تختص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون
من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري
اذا اضيفت غير الى معرفة لها ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون
فلذلك كان قوله غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة ونحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة

دون غيره

ان معناه معنى

رجل تخصص

اذ يجوز زيد الشجاعة وان لم يكن في الدنيا الا هو

المضاف

اضيف

والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر ان قلت خيرا قال شرا غيره والجواب
انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف اليه وقد
قيل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف
فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تاخيرها العطف على
غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره
من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعها الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم
منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس ولفظ شبه معرف بالاضافة لا عند
الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبهك
اي من يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى
فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واسم الفاعل انما يكون
لفظيه اذا اردت الحال او الاستقبال فالجواب انها تكون لفظيه اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار كما يجي بعد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وسرعك وكفك ونهيك وشرعك انها
انما لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك
دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل
عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا
الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفك
وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وسرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم
ولم يجمع لمشابهة هدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من
رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراة كافيك من امراة اجراء لهم في عدم التصرف مجرى هدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سائر
تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة
هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف بمحاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فايدته وربما
جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك ونسوة هددنك
ويجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهيك وناهيك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر
وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه

اضافة

الماوية المراة كانها منسوبة الى الماء وماوية امراة حاتم ...

والاسم وليس العلم في تنكرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف
ضميره لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من
صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل وواحد امه فالهاء عايد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل
واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مخصصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان
ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مخصصة بشيء
نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلدة ورئيس قرية وابن امه ونادرة دهره ونحو
ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي
غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه
ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال
سقطت اصابعه بعضا، قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت
المدينة قال اذا بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن
بعضي وتركن بعضي اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ولكن
حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية
وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه واجاز الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب الى
العشرة والماية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء
على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة
انما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث انه
لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت
ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك
الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان افصح من الاول
لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف
الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود
بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل
ورجلان لما دلا على النصوصية لم يؤت بالعدد معهما وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف
كقوله سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة

لا الخاتم فضة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ان يكون صفة اى يكون المضاف صفة احترازعن نحو غلام زيد وباب ساج

[illegible] مضافة الى معمولها اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر

وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك

مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المص في ضرب

اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب

اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقة واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه

فالحق بالمفعول به كما ادعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة

قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك يوم الدين بتقدير

اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه

والوجه في نعوت مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو [illegible] كربلاء صلوات الله على نبينا وعليه السلام

بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات واراده ما صار على طريق قوله

وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم وكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين لكن على الله حرف

على وجه البدل على الاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجي

واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى

بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجي في بابها انشا الله والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلث اشيا

اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها فاضافة افعل التفضيل

بمعنى من وسيجيك بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة

اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو

مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة هو

المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل

التفضيل فسيجي حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جايزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول

فعملهما في مرفوع هو سببي جايز مطلقا سواكانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة

الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك

لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في العمل لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا لا [illegible] الى الرفع

الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهبنا اي على ونحو مررت برجل بصري حماره وكذا برجل
حسنة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببه هو فاعلهما معنى لفظية دايما هذا من حيث اللفظ واما من حيث
المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم الغلام فالمعنى له غلام قايم
وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعيين
هذه الثلثة مما اضيف اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا
صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى
الاطلاق كائنا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا اضافة
الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح اسناده الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك
لقوة شبههما بالفعل كما سيجيء وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو
مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اولى من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف
وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج
الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ولا يحصل هذا الشرط الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال
او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن تشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلث الموازن على الاطراد
لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد
للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا اعني الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته الاسم
الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي
الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلث فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية
ان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا للحال لا زمنه عملت نحو انه لمنحار
بوايكها ومضروب بفصل السيف سوق سماتها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبيهما الا الى
الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون ساير معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء موكلا باسم الفاعل
المستمر مكان اضافته لفظية كقوله منجرد قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر
الهواجر اي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما
لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على
كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا فجعل فاطر وجاعل
صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت
في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان تخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد
حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه

كتخصص

بحيث تعين المضاف بها او تخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون
كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمراره ملابسة المضاف المضاف اليه يصحح تعرفه به او تخصصه قال سيبويه
تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول بعبد الله صاحبك اي المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اي المعروف
بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم تعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل
صحب يصحب بل يقدر كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال
اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله
كحال اسم الفاعل المضاف لا الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة
وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يضمر فاعله
الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب
وتقول ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا او مضمرا بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب
فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان
اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله
لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت مقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل
اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب ما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته
عقلا لا وضعا فبعد حصولهما يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى
المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكنه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما وطلب الصفة للفاعل و
ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت
في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن
الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال
الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول [illegible] ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لان
ان مشابهتها للفعل قوية فكان عملها عمل الفعل اولى الا انه تطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد

الى الاجنبي فيما ذكر

ويكسر الفرا

يعطي الاجرة وضاربا عمرو ويكسو الفرا واما في اسمي الفاعل والمفعول الضايفين الى التبيين والصفة المشبهة
فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده
كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا
بالضرورة ان التخصص الذي في ضارب زيد لا نقص عما في غلام رجل ان لم نزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل
بالاضافة ضاربا الى زيد بل كان حاصلا للضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص من نصب فلا تفاوت
وجر ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة
انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه
فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة
ومن انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف
ان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال الاصل لجاز الفرا نحو الضارب زيد اما لانه يوهم
لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام
واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا
قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين
ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة على الاضافة والاضافة
في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة
الا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل
فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف منشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه
هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة
واما النصب في مثله فتوطية للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف
حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجي باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير
المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله تشترط
لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه تقوم مقامه فيما لم تشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور
لا في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما تشترط فيه ضمير فلما جي باللام مع قصد الاضافة
نصبوا اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل
ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت

المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون
عمرو وهم يراعون في الاضافه اللفظيه حال الاضافه المحضه فكما لا يجوز في المحضه اضافه الصفه الى موصوفها
على الاصح كما يجي لم يجيزوا في اللفظيه ايضا مثل ذلك لكونها فرعا فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون
كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه
له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه
في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافه الصفه اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل
التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فلنشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظيه مجراة مجرى المحضه فكما لا يجوز في المحضه اضافه المعرفه الى
النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظيه ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافه نحو الضارب الى المعرف من العلم
وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف
اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال
ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب
رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير وكان حقه
كون صلة الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا
الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما
قياسه على الضاربك فلا يجوز ذلك لان في الضاربك قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل
الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء ح عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف لا انه حمل في صحة
الاضافه وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافه
ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافه المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب
زيد وضارب زيدا وانما التزم نحو ضاربك الاضافه لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة لزم
والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة
فلما التزموا الاضافه في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما
باب واحد لا فرق بينهما الا باللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل
ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافه على المجرد منها لعله في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المتنافيين
لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها
وهو ضارب زيد في صحة الاضافه لعله حاصله في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على
انهما من باب واحد هنا وينبغي ان يعرف حال اضافه اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال

صفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من شبيهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجى
واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام
ومعها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم يجب نحو
ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون
لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان
كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل
تشبيها بالحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل
قال ابو مطلك او مضافا ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عند مجرى
المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ومذهب ان الضاربه
ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يجى عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن النون غير ما ذكرنا
من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون
والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى فى الشعر وانشد وليس حاملنى
الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بحملنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية بحملنى لا حاملنى وانشد
هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا
ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل
الهاء كناية وقال المبرد الهاء فى الآمرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها
تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام
فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما
وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون
فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب
ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما فى قوله الحافظو عورة
العشيرة بالنصب وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او
مجموعا مجرور بالاضافة فهذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى توابع المضاف اليه فسيبويه
يجوز فيه ما لا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف
بيان وهى الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدر كذلك
جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو يا غلام زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا تتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن

الى

حصين وابا حصين يعنى ٣ س
ارض براى الزعفر ٢ س

للسكت اجرى الاصل
رهفه اى غبار معها ٢ س

وقوعه موقع متبوعه فنشد انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير حملا على محل البكري وقال قد يعطف
على مجرور ذي اللام ما لا يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى
ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها فشد ترم وعبد المائة قال فاما اذا عطفت عليه نحو
زيدا او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالنقل الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك
واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولي
المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
محلى باللام بلدجة او بلدجات او منكرا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه اي الغلام وحسن وجه
وحسن وجه اي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه
الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه
الا للضرورة قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في حكم المضاف
الى ذلك الضمير كقوله رحب فطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحب
ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعلين
فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه
بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة رحب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها في وجب
اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه
تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين المعاقبة للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش
وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون
ذا لام بلدجة او بلدجات نحو الحسن وجه اي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجي في
باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل فعله
وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله وتجويز اضافة
بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير
لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميله وكذا بالرجال الحسني الغلام
والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة الى
مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في
الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه
الواحد والجمع كالفلك على ما يجي في الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا

يكون في قوة تمام

[illegible]

المايه

اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبمصحف طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة
هذه الاشيا لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر
فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر
لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى تاويلها
بمعنى من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم
عرب اجمعون اي كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته كالخز ولبس خز وكذا
فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير السائغ قولهم مررت
برجل اي عشيرة واخ لك واب لك وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير
ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجي في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها
ونقض قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة
ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما
تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد
بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال
والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل
فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح
وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان
الحكم بشي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض
تحتنا وليس بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الا ان اعني كون
الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشي مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد
قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة
الى المحكوم عليه فان المجهول في جاني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز
جاني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك
انما تجي بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك
الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين
متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية
نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف

المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتداء معروفا للمبتداء ولا مختصا له جاز كونه انشائية كما في
باب وسين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معهود المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول
وقد يوصف بالجملة معرف بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما مر
في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا كما نقل الخليل
في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك
وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا
لا معنويا فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال
اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان
اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك او في
المضارع للاسم نحو يقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدلان لا صفة [illegible] ويلزم الضمير اعما الربط
الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف
الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت
برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بسببه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار
الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتداء وقد يقع الطلبية صفة لكن بحكاية نصف
بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول
كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت
الناس اخبر تقله ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وهو
البواقي كالفعل [illegible] بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اى بحال حال
الموصوف اى هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا
لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل بصرى حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا الشيء ان كان مشتقا
فهو يجري على الاول رفعا ونصبا و[illegible] بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا او ضارب اباه
زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به
بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها
نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف
الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل

لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان
اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به
فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو زيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يكن
لكان اسم الفاعل غير سببي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا
جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سوا كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد
الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال
ان كان عن نكرة سوا كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه
تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد
الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه
لا رتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما
مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون والمرفوع
بعد جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع
في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة. ونظرت من خلل الستور بأعين مرضى مخالطها
السقام صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال يونس
وانما يريد مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العراقيب العصا وتركنه به نفس عال مخالطه بهر فليونس
ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى ابن عمران كان عاجلا وجب رفعه على الابتداء حالا كان
او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه
للاول وسيبويه منازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه
قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه
على الاول علاجا كان او حالا كان او مستقبلا فلا ينبغي ان يكون المضاف المنون بعد را ولا سبب
في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت
اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت
برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوخذ من الفعل كما يجعل
صاحبه كذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان
ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل
مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على فتح سواء نحو برجل سواء هو

البهر بالضم تتابع النفس وبالفتح مصدر وقال بهره الحمل

العرقوب العصب الغليظ ...

والعدم سواء ابوه وامه اى مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا نقدر كون اانذرتهم
ام لم تنذرهم فى محل الرفع فاعل سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على
ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا
واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك
مضله وبرجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحجر ذراع طولها وكذا
الجنس المصنوع منه الشى نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى
نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل ثلاث ابوه وبرجل الى عشرة ابوه وهذه كلها من
الجوامد التى صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها فالاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف
يتبع الموصوف فى اربعة اشيا من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى
هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة
من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب متولف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة
من اشيا كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشى المركب منها جاز وصفه بها وحرام على
ذلك لكون افعال جمع قلة تحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال
واحد لا جمع وجاء قميص شراذم وطم خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين
وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا
والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجى فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة
الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف
وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر
وانما يتبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق
يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف
والتنكير وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد
الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مونثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او ذكر
اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو تطورت حق النظر لوجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكاينا كالفعل لان فاعله الضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر
العاقل والنون فى جمع المونث والتاء فى الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين

برجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويض
ضرب ويضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه
اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
انه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلمانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعد
ونه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف
قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريد
استن للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علا
ثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين
هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه
قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبة
ن الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعد
انه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضـ
يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل
ل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصـ
انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضـ
ضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصـ
وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج
ضيح المطلوب في الوصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا
لما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من الضمير ولا مساو
يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو جمع
على معنى كما في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي
ن ضمير الغائب في نحو قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملو
على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه سيجيء ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا
بمثله او المضاف الى مثله ينبغي او لان نعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه
الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد دلالة المعارف

فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجب الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني
المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها
الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان
اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من التعريف الطارئ على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي
قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن
التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا اخص فقولهم الموصوف اخص او مساو والمعرفة
فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص
او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ
يفسره جعله بمنزلة وضع اليد عليه وانما كان العلم اعرف واخص من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة كانت و
تعينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك
كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه
وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين وما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف
با[illegible] وايضا [illegible]ف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله [illegible] اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة
[illegible] الموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه [illegible]
المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة
وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان
العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشارك فبوضع
ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم
ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب
جعلها في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا تشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت
الاخص في مذهب تابعا للغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة

فهو لك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه تفسر وانما لم يجز ان
يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب
فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفته فاذا
ثبت ذلك رجعنا الى الفصل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف
اذ هو الاشهر فنقول المضمرات لا يوصف ولا يوصف بها لما تقدم والعلم
لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل
الى العلمية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما
ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللذين وما بها
لمشابهتها لفظا للصفة المشبهة في كونها على ثلثة فصاعدا بخلاف غيرها واما ما ومن الموصوف
فلا يقع وصفا لانه لا يغلب فيه الشرط والاستفهام وقد جاء موصوف قليلا قد
ذلك لا كثيرا واما الوصف بها والطائية وان كانت على حرفين لكانها فيجوز تقولا
لهذا المبرد وجاءنا بعاملهم فان المشترى به الفرائض لمشابهته اللازم والموضوع الوصف
باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال ومررت بقوم الموصول موصوف فاعلم احرف
مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن امن كالذي والظاهر انه مستغن
بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه
اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذي اللام والموصول الذي وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه
يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك فصاحبك زيد فان الى
المنع منه نعف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل
لا صفة فان جعلنا المضاف مرصوفا قلنا المضاف الى المضمر والى العلم والى
كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل
واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام
وبالمضاف الى العلم والى كل واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بها هذا كله على مذهب سيبويه
الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تطلق المعارف بعضها ببعض

على وقف. بهذا مبهم حتى يبين كما ذكرنا سمي قوله وغير ذلك لم يوصف في ذو اللام لم يقل

ذو المضاف الى مثله ولم يوصف بالموصوف ايضا كقوله كهذا الكريم فقوله اشار

وانما التزم وصفه بذي اللام للابهام كانه سبيل نقصل كان الواجب بناء على قولك

الموصوف اخص او مساو وان لم يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام والمضاف

الى احد الثلاثة وهذا الذي يوصف به بذي اللام والموصول نحو بهذا الذي قال كذا او بهذا الحاج قال

على اللغة الطائفة فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم في الذات وانما يتعين الذات المشار

اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فان قصد تعيينه بالصفة فلما قصد لم يكن تعيينه بمبهم اخر مثله

فلا يكون المبهم اخر مثله لان المبهم لم يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف الى

احدهما وتعريف المضاف الى احدهما وتعريف المضاف في المضاف اليه ولا الحق بالحكم الا الذي يرفع ابهام المبهم

بما هو متفق عليه في نفس ذي اللام لا بالذي الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريف

المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى

الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو اللام والكاف زائدة لا في ذو الطائية وقد ذكرنا انما

اظرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فارجع اليه وذكرنا ما كان بعضهم يقول

ان ذو اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان من وصف المبهم يتعين حقيقة

الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون اخر كالانسان والفرس

والبقر وغيرها بخلاف بهذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل

العالم ولا باس ان نذكر بعض ما يتعلق بالمقام من احكام النعت وهي اقسام احدها متى جمع

وصفان لمع تفرق الموصوفين صوفان الثم فان اعلم انه اذا كان العامل واحدا ولم يكن لان

متفقان في الاعراب عطف احدهما على الاخر وان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز زيد الظريف

وعمر والظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمر والظريف والثالث نحو جاءني زيد وعمر والظريفان ورأيت

رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتها في النعت غلبت المذكر على المؤنث كما رأيت والعقلاء

على غيره نحو مررت بالزيدين وذريتها الصالحين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والهند

مقبلون وجاءني زيد وجاءتني هند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في

وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعات لامتناع تخالف النعت والمنعوت

تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو رجل وزيد الظريفين

اتفقا اعرابا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في وصف بل يفرد كل منهما بوصف

او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون الاسم الواحد مفعولا اولا وثانيا

عامل ومفعول من حيث المعنى الا ان هنا تغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فرفع الوصف
وضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يستوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا او لا ففي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو
الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين ... كانا اسمين
... او مبتداين او خبرين وكان معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتداين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام
زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد
وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتداين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون
جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد
... نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما
على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا
تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف
اخوي ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوي ابنك العقلاء وذلك لان
احدهما ليس معطوفا على الاخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص
اذ احدهما مبتدا والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا
وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت
واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولا لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا
وهذا عمرو قايم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان
اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف
... تقارب المعنى نحو ضربت زيدا العاقلان عمرو الظريفان لان زيدا او عمرا مهانان معا واعلم انه لا يجوز نحو من
عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان
... وما تغاير الصفات فاما ان تجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع
على الخبر لمبتدا محذوف ... او مبتدا محذوف الخبر بقول مررت بثلثة رجال شا... كاتب وبزاز واذا رفعت
فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومن... ...از لو يحالها تعريفا
وتنكيرا قطع الوصف الى الرفع او النصب وان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين ... وطويل ويجوز قطعه
الى النصب ايضا على الحال ان كان له معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا ... وجهين الا اتباع

على البدل ويجوز القطع ايضًا الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر [illegible]
البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنها اخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف
اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات
فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض
محتجا بقوله كانت حموطهم لما استقلت ثلث اكلب سطار دان واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة
نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم
كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد
نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشي عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص على
الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من
المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لعينه ويميزه ولا قطع مع
الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا اخر فلك
القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المتجل فان العلم في الاغلب يستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرط
جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تع وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر
النعت والاية رد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكر
ان اسم الاشارة محتاج الى نعته لبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة
الا عرف مجي نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فالدال القطع
بحرف هو نص في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة
ايضا القطع مع الواو لقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلون بكل معترك
والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصلته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شي معلوم اتبعت
او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت
ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون لتشبيه
نحو بزيد الفاضل [illegible] وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات [illegible] اوجه الاتباع
اما على [illegible] واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البايس ومررت به المسكين والخليل [illegible]
قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم تتضمن النعت شيا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك
بزيد البزاز او [illegible] صاحب البنات [illegible] لا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصد المعاني [illegible]

سواكان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع نقول
مررت برجل قايم بل قاعد وفى غير النعت ما زيد قايما بل قاعدا ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو
اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى قوله ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن
وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما فى
الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف
اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشى ينبغى ان
يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما
يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال تعالى ومنهم دون ذلك
وقال وما منا الا له مقام معلوم اى ما من ملايكتنا الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان
فمنهما اموت واخرى ابتغى العيش اكدح اى منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رايته
فى حال كذا وقال فظلتها شتين كالماء منهما واخرى على لوح اخر من الجمر وقال لو قلت ما فى قومها لم تيثم
يفضلها فى حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر قال انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى وقال ما لك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفى كان
يرمى البشر وقال كانك من جمال بنى اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور
لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل
اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العايذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع سود
لكونه تاكيدا له نحو احمر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف قدم المفرد
والجملة على الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم
والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال
الشاعر وليل اقاسيه بطىء الكواكب وربما يونث الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة
بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم واذا ولى النعت لا او اما وجب تكريرها كما فى الحال ذكرنا
قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا
والنعت للمضاف فيحمل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه
الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب وهنا حب رمانى والذى لمولك الجحر والحب

لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار يوافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا فلا يجر الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله فاياكم
وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بشيء بحر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب
جحره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في ضرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حيته فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز
الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان
والتاكيد على ما قال لان المقصود من هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه
وتوضحه بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيا بشيء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه وكذا انما تجيء بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقه
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص
ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله
مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ويدل على ان
عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله متوسط بينه الخ ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره
بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان
الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف
زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها
انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف
على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد واذا
عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد انما اكد المتصل في الاول لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المتصل ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف كلمة فاو كد اولا
بمنفصل لانه بذلك نظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقه بدليل جواز افراده مما اتصل به فيا لك فيحصل
له نوع استقلال و لا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو ممتنع فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فيجوز تاكيد المتصل المرفوع لا الغرض

عطف نحو اضرب انت وضربت انا الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله
يلت ما زل الا املت برحلي او حباتها الكروب او بعدها كقوله تع ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا
ولا زايدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبد ناس دونه
من شي نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورتهم بالنصب
تكلف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حرموا اصلا بحيث لا يجوزون تركه واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على الضمير المجرور
اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن
ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد
وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجي في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه
كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا
نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل [illegible] الا اذا لم نشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض واي لا معنى
له كا في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرر الثاني لهذا الغرض فقط
فان اللبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة
دالة على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به
في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد
المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف
معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطفا على المجرور هنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان
مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال
سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحمل جره على العامل المنكرر
او ليس باقل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار

ضمير
عطف

في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ومابك
ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تع تسالون به والارحام بالجر في قراءة
حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار
الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون
اذن قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي تسالون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء كما يجي والظاهر
ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراات السبع وذهب الجرمي
وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت
بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشي لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاوني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار
ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل
ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او
بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا فصل بينهما وبين متبوعهما بحرف
كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ليوافق التابع والمتبوع من
حيث كل واحد منهما كالجزء مما قبله فاما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث
ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله
لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متبوعاتها كما قلت
ولم اوردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى
وذلك لان النفس والعين كثيرا ما تليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه
فلو لم يوكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وهند
جاتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل و
اجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قري كله لان كلا لا تلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاني
كلكم ولا قبلت كلكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور
او لان مرتبته التاخير اعني خبر المبتدا كما اخترنا في اول الكتاب هنا وقد علل المص اختصاص النفس
والعين بتقدم التاكيد موكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يوكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل

...تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدا وهذه العلة سبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه
...والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز ما زيد بقائم او قاما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز
...ليس بطير فيغضب زيد الذباب لانهما السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل
حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب
على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد
...لكونه صلة لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف
كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ويقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب
المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجود تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر
الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل
وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب
بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا
لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة
كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب
وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو
زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد
ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او
في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب في قولك بقائم او قائما
الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا او كونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب
عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر
قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في الاعراب لان الاسم في الاول متقدم على الخبر
مجار على بابهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في
عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ولا يجوز عطف

لا يعطف ... على ... الجملة ...
حكم

الخبر وحمل على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز
مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد
ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن الذي في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه
اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بمعنى لا قبيحة
جاريته وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت
عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد
عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز
وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قال المص
والذي يقوى عندي ان الجمل التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة
بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين
عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي جزؤها سواء كان مضمون الاولى سبب المضمون الثاني كما في مسئلة الذباب
او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي بعد
مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس الذي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب
وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد
اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا
زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في
الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية
منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه
لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب
مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها واكتفي بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي
بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يعلق المضمون بالمضمون بمعنى فتقول الذي قام
وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا ازول انا والذي يقوم القيامة ولا البث انت
لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع
لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند
لقيت زيدا واباها جاز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف لا يجوزها قوم
لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم او فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عايد
على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل الاول يقدر في المعطوف كما

هي قريبها او بجزئها

يقول

وهما التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم والواو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صحت
الفعل في الثاني مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان
قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير [illegible] واذا عطف على عاملين مختلفين [illegible]
[illegible] معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف
بحرف واحد معمولين مختلفين كما في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي
عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فانا عطفت متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين
وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطفت مختلفي الاعراب ولا تعطف المعمولان على عاملين بل على
معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي
عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا
بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا تقوى ان يكون حرف واحد
كالعاملين وجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين
[illegible] مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهنا لا يجوز
[illegible] ممن جوز العطف على عاملين ومن ثم لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض
الكوفيين مطلقا فانهم كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل
بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء
المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا
وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى العمرو [illegible]
والمركب لا يجوز اجماعا اي لا في الاسمين او لبت حرف العطف اذ لا اخر يتقى فصولا بينه وبين العاطف الذي
هو كالجار ولا يجوز ذلك سوا كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول
وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء
وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب
[illegible] نحو ضرب زيد عمرا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف انعرف ام لا رسم
[illegible] معطلا من العام بعشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها [illegible] في رعيل فجلا فان
كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب و[illegible] في المجرور
نحو جاني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت [illegible] وامس عمرو

كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العامل من كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين المعطوف كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه تكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظرف نحو خرج محمد او اظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلا عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجي في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صورة العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لا غير وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما ذهب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات وآيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لا لطال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين اما الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف العطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا الكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المصور بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مخالف مطلقا للاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما خلافا ان الفراء يجيزه مطلقا في هذه الاحالة نظر كما قلنا الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو

كما مر

من عليه اذا كان مع الضابط المذكور خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور
المذكر بقيه احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينه كما اذا قيل من الذى اشترك
وزيد فقلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال الله تع لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
الآيه وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلى ليلا ونهارا اى الليل يصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد
يحذف الواو من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت
وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا
اى او لبنا وذلك لقيام قرينة داله على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول
لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو
المصدق المثبت كما يجى فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب
بعد النفى فيكون المقدر بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيد
اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد
كما يجى فى حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو
ونعم بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان
العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق الهمزة واما تقتضى سبق اما اخرى
كما يجى فى حروف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تع ام من هو قانت اناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت
ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا
او فعمروا او ثم عمروا او او عمروا او لا عمروا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام
عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة
الالة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل
فى المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن
مقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت الا بالعطف
على الباء ولم يتقدم على المعطوف اذا كان مبتدا مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمروا زيدا
قايمان وما وزيد عمرو قايمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو
زيد فمنطلقان والذى وابو زيد ضاربان اباه هل وزيد عمرو قايمان و... عمرو زيد نايمان وذلك
لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر قايمان وزيد عمرو
وكيف وزيد عمرو وجاز اضطرارا التاخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف
اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جانى الا زيدا الا عمرو وانما جانى

وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد لا في خبر غير خبر ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل
فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في خبر ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى والمعطوف
عليه تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وضموا الضمير للمعطوف والمعطوف عليه
واما قوله تع والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون
على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر
ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف الخبر بخبر الاول
من الثاني اكتفاء بالاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك
لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتهما
خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد
قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة
لان تفاوتهما في الترتيب منع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو
قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب
قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين و
ترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني
ثم بكر وهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير بهما وتركها موكولان الى قصدك فان المتكلم
قصدت احدهما وذلك واجب في لا الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير
نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرا اياك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءاني
اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا
ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجب المطابقة
نحو زيد لا عمرو جاءني معا اي دعوتهما وزيدا او عمرو جاءني وقلجتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة
جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او واما
عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو
كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى
بالغنى والفقر معا وانما قال تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض
اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف
باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين
نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او [illegible]

…واغبرت السرح فقال مع او ييرحوه والحق وييرحوه وتقول ازيدا ضربت ام وهما استخفان
…ضرب وما جانى زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس
…اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراة عاصم اى فلق الاصباح
…قوله تع صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن قال بات تغشيها تعضب باتر يقصد فى
…سوقها وجائر اى ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
…عطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة
…ان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا و
…العكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته
…عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى
…كونها تابعة له فى الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف
…لاسيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر
…الحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقى فقولك جيتك ...
…وهند ابوها كريم وشريفة ليس فى القبح نحو رجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية
…على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو فى العطف
…[illegible] المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو واى عمرو وكذلك ولقيت
…[illegible] عمرو واى عمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
…مسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذى بقيت فيه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى
…المعنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوزه الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف او منقطعة
…بل هو مجلف كما يجئ فى حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تع و
…مزقناهم كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول قوله يقرر معنى المقرر ههنا ان يكون
…مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا
…فى زيد فى قولك جانى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى فى كلهم
…مفهوما من القوم فى جانى القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة
…فى مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ
…دال وضعا على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم
…الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التاكيد ثلثة اشيا احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة
…السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر

…ضربت الرجل بالسوط …
البا …
…العصا …

…عطف … الفرس …
… عن راس البر…
قطعة

اللفظ ان ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب
ضرب زيد ولا يجمع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو
فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو ولكن ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك
وربما كرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحروف
نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد
في حد المص لانه تقرير امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضر ذلك اذ في حد التاكيد الا [illegible]
والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا
في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى الشيء تجوزا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب
اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا [illegible] فتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشيء
والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذا
تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس
والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى
جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات [illegible] كثيرة فيدفع هذا الوهم
بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وكلتاهما واجمعين ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة [illegible] تكرير لفظا او معنى يقرر
بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا [illegible] في النسبة او الشمول [illegible] الا ان
المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامري في فقر اي في
العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة
شاملة عامة لا فراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا يقرر
ويحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه [illegible] في قوله
نفخة واحدة لفظ واحدة لم يقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد النفخ اذ
لا احاد لها وقد اورد المص الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة يقرر الوحدة
التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالته تضمنا لان
مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة لا مجرد الوحدة ومدلول [illegible] اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل
ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكان [illegible] التشريح امر ذلك المتبوع وشانه

اى لغوية س

سواكان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاني الرجال اجمعون مفهوم مدلول
القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجي بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجلان كلاهما لفظه كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان
ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين
الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان
وهما المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما
فالاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع
باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان
اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس
فاذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين
باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجي الا منصوبا على
الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجي وبعضها لم يجي الا تابعا
على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح
استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا الا انه
لا تابعة مضافا في التقدير على راي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء
والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زايدة نحو جاني القوم
باجمعهم ولا يقال جاني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته بعينه ورايته
عينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تع
عسى الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجي وان اردت ذلك المعنى
قلت ياتيني بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث
المعنى واما مضافا غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو
الطف الثلثة نحو جاني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة
وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثهم وجاوني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واخواتها الا بعد ان
يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلثة

فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد وحده وحدهما وكلاهما واجمعون واحوانه لغير معين العدد وثلثهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا يقرر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرته وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم عن زيد بل ربما دل لبعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ بعينه نحو جاني ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما واجمع والكتع والابتع والابصع ... كلتاهما والباقي لغير المثنى باعتبار الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعا اجمعون جمع

اعلم ان التاكيد اما المقرر شمول النسبة وهو ان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكل وكل واجمع وثلثهم واربعتهم ونحو ذلك واما المقرر اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل المستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يودي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتدا بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء وكان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرورها او باخر نوع منها كالضماير المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفي لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله صاليات ككما يوثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها بمجرورها بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار اعادة الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قايم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال

البيان

محصورة

جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول
بقول ظاهر اخبر عنه الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا
وقد يجوز بما في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العامل وهو ان يكرره منفصلا فنقول في المرفوع ضربت
انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا بلا اعماد اي لا يصير المتصل غير متصل ونقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور
منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل
اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده بالمنصوب المنفصل اجازوا
بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا
او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجي في باب الضماير ولولا هذا النظر
لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المتصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى
والجمع التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل
وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني
بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب
المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال
الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجي في
باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا نقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشر الناصب فلا يجي مرفوعا الا ترى انك تقول في باب النداء
يا زيد الخ فتجعله كالمنادى المستقل الى هنا كله في غير المستقل واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد
فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب
بثينة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تع وهم بالاخرة
هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما تطلب شيئين اولهما له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل
الاول نحو قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
الثاني ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما
ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثه اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيا مريا وهو بشر

او لا يكون له اصلا معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى
نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اى استخرجه
وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول
كتيع اى تام ومن بصع العرق اى سال او من بصع اي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه و
على الوجهين يمكن ان يحمل على ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ التي بعد اجمعون كالمولدة للاول فكانه جعلها
اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او الخبيث نبيث وباب الاتباع
بعضه سمي كحيص بيص وحث وبث كما يجي في المركب يجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب
الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف
نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض
الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا
جاني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت
او قطعت لكان كعطف الشي على نفسه وقطع الشي عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي
بالفا او ثم فلما يجي في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد
وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه ويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من
المعطوف والمعطوف عليه معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم
مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم
هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا
كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التاكيد و
بجري مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر
والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل
والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان
وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره
وبطنه كقوله واختار موسى قومه اى من قومه او على الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت
وسكنت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء
ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا نقول مطرنا السهل والجبل بالنصب

على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول
ان ويقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه و
عينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث فللواحد المونث تغير الضمير
فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما
نحو الرجلان والمراتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض
العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم
والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المونث تقول كلاهما وكلتاهما
وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله
نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا اجمعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع
وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز لك
اجراؤها للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يونث كما يجي فتقول
الرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء تاويلها كلها
جماعة ويجوز لك اجراء جميع المجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور والدور كلهن
جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل
اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير قبلن من
نهلان او وادي خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة
والصافات صفا اي الطوايف الصافات وليس بشي لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج و
الصافات لكون واحده مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان
جمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المونث جمعاوان وكتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو
غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله بخلاف يعني بالذي يصح افتراق اجزايه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا
متميزة في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزايه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار
وزيد فانه يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشري والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو
اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاوه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي
والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد
لا يفترق بالنسبة الى المجي بان يجي بعض ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما

لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يجوز ان يقال
اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان
يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت
العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء
حكما لا سيما برفع احتمال الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق
الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع
اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع
او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال
الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها
ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو
مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك
صفا صفا فليس في الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول
معنى فالمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواتها لا بالنفس والعين وعليه ما ذهبوا اليه ليبعد
الاحتمال بتعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا
عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده
واستشهد الكوفيون لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا وقول
الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله او كل بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر
فمحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا
كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما
تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف
المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم
ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب
المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا
وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت
على شيء لم يحتج الى تاكيد ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه فالاولى الجواز نحو ضرب

بين زيد وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر قولها ذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل [illegible]
قد مضى شرحه في باب العطف واكتع واخواتها اتباع لاجمع فالمتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف
انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا او اتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام وهذا المعنى خاف فيهما فان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ بل الاقتصار على انها سبعة ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابتع ابصع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري يقدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشي لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم فكانهما كررا تاكيدا لاختلاف اللفظين والمعنى واحد

هذا ما الاتراع في الاية حمل بعضهم ان اجمعون على الاجتماع والاحاطة للكثرة [illegible] فلا بعد فيه [illegible] المعنى تكثير اللفظ ابعد [illegible]

واى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه
مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق
لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والبدل هو الثانى دون الاول هنا
قوله ولا يطرد ما قال فى نحو جاءنى زيد بل عمرو فان المقصود هو الثانى دون الاول مع انه عطف نسق
اقول وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت
برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد
والرفع ح اى هم عبد الله وزيد وخالد قال بلى ان تغتذى قوما ولبتهم او تحلسيهم فان الدهر خلاس
عمرو وعبد مناف والذى عهدت ببطن عرعر آبى الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يوت به فيكون
المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى ساير الابدال الا
الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلثة
منسوب اليه فى الظ ولا بد ان يكون فى ذكره فايدة لم يحصل لو لم يذكر كما يذكر فى كل واحد من الثلثة
صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام ربه وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فايدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف
الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفايدة فى ذكرهما احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول والثانى متصفا
بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد
وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فايدة ليست فى الثانى وذلك لان الابهام
اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة
يحصل من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا
فايدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول و
ذلك اما ان يكون لشى اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص
عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر والكنية
ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان
اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين
بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءنى اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه

لما اجبك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني
في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشمول لان كل
... يطلق على جنسه والاغلب ان يكون البدل بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج
المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقولك فلا وابيك خير منك اني ليوذيني التحمحم والتصهيل قدر
الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج
الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العايذات الطير بدل
وفي الطير العايذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن يحتاج يفهم ما من المتبوع لو سكت
عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف
ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام
المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخا
زيد منون والثاني نحو يا غلام بشر … جهين ويا اخا يا زيدا بالنصب ولذا قيل انا ابن
التارك البكري بشر يا عمرو وكذا المنسوق … لم … مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد
والحارث للعلة المذكورة بعينها وانما … عمر ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر
وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفايدة في بدل البعض
والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم
يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاولى بقولك اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف
ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاولى فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق
ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب
زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال
سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك
وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا
الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير
العامل ولو سلمنا ذلك فما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شي يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر
فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم
وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف
في المسمى عطف بيان ايضا هنا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي " قوله وهو بدل الكل والبعض
والاشتمال والغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما

[illegible]

حمحم الفرس ونحوه اذا صوت لطلب العلف

[illegible]

والرابع ان يقصد البدل بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول ...
اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على الاخوة
ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراد انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على ... فيها
لا يدل عليه الاخر ... والثاني جزؤه اي ... جزء الاول نحو كسرت زيدا يده ... والثالث
وبين الاول ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهنا الا ... يدخل
فيه بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل
الغلط وانما قيل لهذا البدل الاشتمال قال ابن جعفر لا شتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا ... او متقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره
منتظرة له فيجيء ... ما لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان يسمى بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل المفيد وهو ... لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو
مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه
لم يسلب نفسه بل سلب شي منه وكذا السوال ... نفس الشهر في قوله يسئلونك عن الشهر الحرام غير
الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الحد
ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شي اخر
ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد
هو من المبدل منه معنا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول
غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا
الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخ مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا
والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني في بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان
يكون فيه الفعل المسند او المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل
الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر
المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت
متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر
شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حمار فسبقك لسانك الى رجل
ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك
الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك يتداركه بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصرف والا بدل النسيان

كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب
عن الاول المغلوط به ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه
لا ان البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
و في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير و
فرعيهما ايضا ويكونان معرفتين ونكرتين و مختلفتين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية
ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني
نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك
برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه
برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار ... واذا كان
... اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب ... والبدل ... على الاطلاق ابن ...
بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي
الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه
كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وخشع من الطي لانه قدس
مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول و
لا قصر اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاده
الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد عرفت انه لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين
ومختلفين ولا يبدل الظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال
وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت
باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم
اياها اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدين اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك و
النحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هنا
والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده
النحاة لكان تا... ... ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي
عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك نفسه زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده
والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يده ...
بلا اياها والنحاة يوردون في مثل يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لا عادة

وهذا ان يجري البدل ... ... البدل

خضع في الارض ... ... على ... ...

في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجلها المظهر من المضمر نحو زيد قطع يده
وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر
كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط ركبت
دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه
مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل
الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض
في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
اما ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تع قتل اصحاب الاخدود
النار لاشتهار قصتهم وانهم ملاوا الاخدود النار قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قوله
مطرنا السهل والجبل اي مطرنا ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله الحاني الحاف الص
والبرد برد. قال ابن الحاجب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا
السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الا [illegible] اعلم ان بدل البعض والاشتمال
والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدني
بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاع
وما الفيتني حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت
ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز نحو مررت بزيد زيد
وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلول هذه الثلث غير مدلول الاول واما
بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف
المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلول واحد
وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب
ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة و
الكرم ظاهر ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا يرى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل
فرب نكرة افادت ما لا تفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة
واستدل الاخفش بقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم والباقون يقولون
هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح ان يكون
نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا يرى الى قوله تع ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك
[illegible] بدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا ونفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما لو

ك وبال بفعل يقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي يعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك
لانه لا ابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل ما تضمن معنى الاستفهام فلابد
من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت زيدا ام عمرا الشمس انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله عم
يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال
المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من نحو ابدل
البدل والمبدل منه تبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل
ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان
ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم
قال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في العالم
يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله ومن يفعل
ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا
ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصرني تنصرني انصرك ولا اعرف له شاهدا
والذي تسمل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع
كما القول قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الآية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت ويروى رجل رفعا وجرا وان لم تف تعين
القطع نحو مررت برجال رجل فاضل وآخر كريم وفيه نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني
كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق
اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فكما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يوكد وابن كيسان يقدم
التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيد الاول بخلاف التاكيد وانما تقدم التاكيد على البدل
لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على
المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل
الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه
وهو ابو حفص عمر ويفصل من البدل لفظا نحو انا ابن التارك البكري قوله يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا
يفيد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظ وكذا البدل
عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فقوله
غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان

كما ذكرنا ويجد بدل الغلط بما حدثه المص مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى
اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص
عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في
مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا
لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في ان
المبدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان البدل
[illegible] ذلك رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام
المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعل
بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف
محذوف والاصل اعجبني شيء من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت
من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف
المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسم

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه
محمد واله وصحبه اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم عونك يا لطيف قوله المبني ما ناسب مبني الاصل

او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب

الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو وبكر واما

لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف او الماضي او الامر وهي

التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظه اولا بها لمجرد احد الشيئين

فيما لا للشك الذي بنا في تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف آخره كساير النحاة لان

معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا

على معرفة انتفا الاختلاف فيودي الى الدور كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد

المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الا اسم المبني

ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف

اي القاب حركات اواخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب تطلق الحركات وحدها سواء كانت

حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه يحرك بالضم في حال

الرفع ولا هنا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه يحرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان

مبني على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال

في نحو جاني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان

المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم

والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات

مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب مجازا وكذا اذا قام بعض الحركات مقام

بعض اطلقوا اسم المنوب على النايب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات وباحمد

ان الاول منصوب والثاني مجرور فاي شي المانع على هذا ان يطلق على الحروف القايمة مقام حركات البناء

اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات عند من يكسر ويقال في يا زيدان

ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني

على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما

في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب

في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة
البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان
احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت
دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغائب
نص في ان المراد به هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار
وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم او المخاطب بعلمهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور
في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب
الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية
باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور
له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك
لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم
ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم
الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا تقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او
حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما
ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما
كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون
ثم مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة
لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا
او تقديرا وقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد فيما تقدم معنى
اولى اذ هو متقدم معنى ومقدر لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر
مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعد

بلغ

تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كما انه مقدم اللفظ ايضا في التقدير وكذلك
فيما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في
فيما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب
في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او
معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا لكنه لا انه متقدم من حيث المعنى لم نجعله من باب المتقدم
معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى مقدم على المفعول
او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن
الفاعل واعلم انه اذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد و
عمرو وغلامه اي غلام عمرو ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم
المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير
وذلك ضروب مثل معنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى
الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني
نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل
بذلك الفعل نحو هذا سراقة للقران يدرسه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله
تعالى هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم
للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة الزامية او بعيدا
كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي دال على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول
في ليلة القدر ... شهر رمضان الذي انزل
فيه القران ... ذكر على ظهرها دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا ... من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت
الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي
تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم
المقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع
معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم تقدمه مفسره بقي منبهما منكرا لا يعرف المراد
به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه
وتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكر اولا شيا مبهما حتى تتشوق

متقدم

كمعنى

نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر وقع فيكون اوقع فى النفس وايضا تكون ذلك المفسر مذكورا
مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذى حاله ستى على وضعه معرفة ام صير
نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر قلت عندى انه نكرة كما يجى فى باب المعرفة وعند النحاة سمى معرفة
لكن تعريفه انقص مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام
الذى فى النكرات ولذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما نكر استغنا على وضعه نكرة
لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما
الجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فقط لان الاسم المميز المنصوب لم يوت به الا لغرض
التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران فى مثله على غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يوت بالبدل الا للتفسير واما فى ضمير الشان
والقصة فالجملة بعده وان لم يات لهذا التفسير بمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان يذكره مجملا ثم مفصلا
مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر فى باب التنازع
نحو ضربنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم
المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير بلا فصل كما فى نعم رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى ضمير الشان
وانت فى التنازع لم يقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل عنه
فلهذا حذف الكسائى فى مثله الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول وما اسهل ما ارتكبه الاخفش
من نحو ضربت غلامه زيدا اعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون
لان الاتصال بين الفاعل والمفعول اذا كان العامل واحدا اكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره على ما ذكر
البصريون فى باب التنازع قال المصنف اردت بالمقدم الحكمى انك قصدت الابهام للتفخيم فتعلقه المفسر
فى ذهنك ولم يصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور
قبله وذلك المتعقل فى حكم المفسر المقدم [illegible] اذ كرنا فى باب التنازع اذ لا قصد هنا الى التفخيم
وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل [illegible] يعنى بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الا اياه او اتصل به
نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت
منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم ينفصل عنه والمتصل ما يتصل بعامله الذى قبله ويكون كالتتمة لذلك
العامل وكبعض حروفه فالضماير المستترة فى نحو زيد ضرب وهند ضربت ونحو تضرب واضرب امرا او امر
ونضرب وتضرب فى خطاب المذكر وفى الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون
وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وانت ضارب وانتما ضاربان وانتم ضاربون

الذى ارى

تزيد
كالتمييز المذكور

[illegible]

ما ضربت الا اياك

بل انفصاله عما قبله

الى اخر ضاربون كلها
متصل كما يجى تحقيقها

انت ضاربة وانتما ضاربتان وانتن ضاربات ونحن ضاربون كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر
فيها ما برز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة لان هذا البارز تاكيد للفاعل
لا فاعل وهو منفصل وكذا ما برز في نحو هند زيد ضاربته هي منفصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعمرو
واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالاول
متصل ومنفصل والثالث متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن الثاني انا الى هن
الثالث ضربني واني الرابع اياي الى اياهن الخامس غلامي والي الى غلامهن وبهن اعلم ان الضمير اما كان مرفوعا ومنصوبا او
مجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحذف اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لما قبله يعني مجي العامل
او لانه يجي الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف
والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر وكل واحد
من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنا لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غايب وكل
واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون
لمذكر او مونث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة
المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى
المذكر والمونث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره
لان المشاهدة يكفي في الفرق وانما ارتحل عن مثنى المتكلم وجمعه صيغة هي ما وكذا قولك نحن ولم يزيدوا المثنى
المفرد والجمع واوا كما فصلوا في مثنى المخاطب والغايب وجمعهما لان ما سواهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل
انك اذا قيل لك فصل انتما قلت يا زيد وانت ويا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجي وكذا في الجمع
اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى مثلا
ثم قيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس
كل ازاده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ فاصلا لم يمكن اجرا التثنية
والجمع على وفق ساير المثاني والمجموع فارتحلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب
المشاهدة وكثيرا ما يجي في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله صغت قلوبكما وقد يقول
المتكلم فعلنا ونحن وانا ما عدا النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص
في ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم
الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير
هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين

كما في المنفصل نحو هو وهي هنا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثلثي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من
الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر
فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس [illegible]
ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا
الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المونث اولى وزادوا الميم
قبل الف المثنى في تما وقيل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق
والجمع بالمتكلم المشبع ضمه وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة مثل الالف والواو
والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة بعضها ولكونها من مخرج الواو شفوية ولذلك ضم ما قبلها
كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو وضموا ما قبلها
وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا سوى المثنى و
المجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هنان واللذان واللذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما
ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الواو من
الالتباس بالمعنى لثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو وضم ما قبلها فلان ذلك مستثقل
في الاسم المعرب اما في المثنى فظاهر ولو كان نادرا نحو هم واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب
في الاخر رجوع الميم والواو لان الضمير المتصل صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز
يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها
الميم ردها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجي وزيدت للمونث نون مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر
وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر
ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان تفسير الغايب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا
ان يكون ضمير الغيب اخص من ضميريهما فحذفوا في اللفظ في المفرد اذ لا اخف من المحذوف واقتصروا
لمثنى مذكره ومونثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر واستغنى
بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الاساة اشتفيا الا ان
المضموم ما قبله في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة وقول النحاة ان
نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمر اي ضرب هو وكذا في هند ضربت اي ضربت هي انما اضطروا الى هذين
الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما
بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو هذا المصرح به وكيف ذا ويجوز الفصل

البارز

واللذون

كما يجيء في التصريف واما ان ولي

ومن النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي بدرس لضيق

غيره

في الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا
نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
ان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربنا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل
ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كتاء التانيث كما يجي في اخر الكتاب نحو قاما اخواك
واكلوني البراغيث يعصر السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير
في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارع بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة
الهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نظن في المفرد الغايب فلم يحتاجوا له الى ضمير بارز واما تفعل فانه
وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم
ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث
كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار او انه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد انقل من ضمير المثنى مع ان
القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر
والنهي ماخوذان من المضارع كما يجي في قسم الافعال وذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع
والامر اعني الالف في المثنى والواو في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المونث علامات
كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف الفاعل مستكن عنده ولعل ذلك
حملا على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضماير المرفوعة في
الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل
بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجي بعد
وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها
لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة
الجمع فلا يمكن ان يوصل الف ضمير وواوه بالمثنى والمجموع لاجتماع الالفين والواوين فاسكن الضمير ان
الالف في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضمير انقلابهما بالعوامل
نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا تتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاني زيد اكلا غلام
ثم تقول جاني في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
ادهو سل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار في الكل
فان قيل فلم لم يجي الضماير بعدها منفصلة كما في ما بمعنى ليس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها
منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجي قلت لجري الصفات مجرى الفعل المضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل

السليط الذي يعصر العامة من العرب
وعند اهل اليمن دهن السمسم

فروع
لئلا يجتمع الفان وواوان

فلا يرى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات
الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما
واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو
ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما سيجي
ثم لما فرغوا

المضارع الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمونث وقد يبدل همزتها ها نحو هنا وقد يمد همزته
نحو آنا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يوتى بها بعد النون
في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا
يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة مقلتين فتحها وقفا بها السكت
قال حاتم هكذا فزدي انه قال ان كنت ادري فعلي بدنة من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف
في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني
حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون
المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب
الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه من الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه و
معاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل انا في المرفوع
المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضمير المرفوع واما للدلالة
على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير
صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتداوا بالمتكلم وكان القياس ان يتبعوا بالتاء المضمومة نحو انت الا ان المتكلم
لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين بتا حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي
التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التا المتصرفة
كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان ليستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان
في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا
انا عمادا لها فالضماير هي التي تلي ايا وانا عمادا لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا
في الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل المثنى والجمع فانك تحذفهما فيهما لعلة وهو الوجه لان حرف
الاشباع لا تتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة
مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك
اذا اردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو لهو ولهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب
البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو
في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضماير الواقعة المنفصلة
يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي

المضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضربَ الا هو وما نضرب الا انا
وضاربهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جايز لكون هذه الحروف عند اتصالها
ببعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء
في هو وهي خفيفة فاستثقل الضمة والكسرة عليها وتشبها بهو وهي بقولك فهو وهي لكونهما حرف عطف
مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم وبعد كاف الجر ايضا
وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله
دار لسعدى اذه من هواكا ويسكنهما قيس واسد ويشددها همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة
الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدوا المتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا
بينه وبين المجرور كما يجي بعد فوضعوا المتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة
ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو ك كما كم ك كما
كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المونث ياء حكى سيبويه
اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتهو قال ابو علي وقد يلحق الياء بالمونث
مع الهاء قال رمتيه فاقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمع بعد
ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام في حذف
الواو من عليكمو واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغايب من هذا القسم
اختصروا مفرده من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا
فصارها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي كما نذكره فخافوا اشتباه المونث بالمذكر
وحركوا هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمها
فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعليه ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين
فكان الواو الساكنة ولت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها وان كان
الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وايل يكسرونها في الواحد
والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في
اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وله
وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل
اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضم الهاء وكسرها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين
الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان وغيرهم يجوزونهما

اي صاحباي والمطو الصاحب والنظير بر

في الصحاح وظلت لدى العتيق اخيله
اخلت السحاب واخلتها اذا نظرت
محل المطر ه احالت السحاب اذا
كانت ترجى المطر بر

المناسب

اى اختلاس الحركة وحذ[ف الوا]و من الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر ساكنا حرف لين كان
الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعتبارا بترك الوصل لان الها حرف خفى كما قلنا فكانه
التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهى ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجى فى ها المذكر الذى بعد المكسورة
او اليا باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات وكسرها اكثر واشهر الا انه كسر الها
من غير يا بعدها وهو بعد اليا اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول شبه التقا الساكنين والثانيه كسرها مع
وصلها بيا نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسر اشهر منه بعد اليا لما ذكرنا الثالث ضم الها بلا واو نحو عليه
وبه الرابعة ضم الها مع الواو نحو عليهو وبهو ويجى فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى
اشمام كسر الها شيا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها المذكر حرف لين جزما نحو يرضه ونصله
او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ وجاز اختلاسها
اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الها اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ
بها كلها فى الكتاب العزيز واما فى المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهى مضمومة لا غير نحو لهما
وغلامهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو على من نحو منهما منهم واضربهما
واضربهم على ما قضى للاتباع وعند الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او يا ساكنة فمن
قال فى الواو بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال فى المثنى والجمعين ايضا بضم الها نحو ان غلاميهما وغلاميهم
وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم فى جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم
ولديهم قيل ذلك لكون اليا فيها بدلا من الالف فاعطى اليا حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه
على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا فى الواحد والمثنى وجمع المونث عليه عليهما عليهن و
لم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء فى المثنى والجمعين مطلقا كما فى الواحد
وهو الاشهر هذا كله فى حركة الهاء واما ميم الجمع التى بعد الهاء المكسورة فلا يخ من ان يقف عليها او لا
فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير يحذف صلاتها
فى الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف فى نحو ضربها وبها وان لم يقف عليها فلا يخ من ان يكون
بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الها ولالتقا الساكنين اقيس
نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراة ابى عمرو وباقى القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل
وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم تشبع ضم الميم نحو
عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراة ابن كثير واشباع الكسر قبيح فى مثله لعدم التقيس للاتباع فصار للميم
بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى بلا اشباع
وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وا

غير وصل هاء

مل الحجازيين بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا
ي انتم وضربتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع
والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك والاولى
الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بهم وقبلها ياء او كسرة او كسر الميم و ‏(ومنعها ابو علي)
منع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل
فجاءوا بايا مسلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني
وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه
من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت
وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها وهو لهم
فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى
المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف
اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان
من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيدا من الصواب
كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى
ضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب والغائبة
وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع
لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة
التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة المضمر ولا سيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا ‏(الضمير)
بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة
الاستتار فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع
في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي
بعض منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا
في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك
لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر و
الضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو
قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم فعل ‏(الفعل)

اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر والمتصل نحو هيهات زيد وهيهات هو قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل وذلك بالتقدم على عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا وانا زيد ضاربه
وهيهات انا اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه
اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا
اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلذكر مواقعهما
فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها
وكون الشي كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك
ومن ثم لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما ساير ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين
ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ او خبر على ما اخترنا
في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع بخلاف الاسم
اذ الاسم او جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع
لانه حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع ولضعفها في العمل
لم يعملها غير اهل الحجاز واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت قائم
يكن المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل
او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجي وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وساير ما ينصب الضماير
وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب
لمشابهة الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع
لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه
لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجي فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب
اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا
يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد والثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اباه ضربته وانت ضربته
ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه
وانما لزم الانفصال في الموضعين لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل
بل كان اما موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك

اذ ليس كل اسم رافعا والخبر

وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان

لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر

ان لفظا اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها
ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا
الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قرى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي
اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون
ثاني مفعولي علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني
في علمت زيدا اباك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز
ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما
فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال
بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطية لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس
بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قايما فقولك الذي علمت زيدا
اياه قايم اولى من قولك الذي علمته زيدا قايم وذلك للتوطية المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني
اذ الفصل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما
ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الا منفصلا
لما مر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل
عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قايم اخوه وانت و
ضارب اما هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير
البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك
وذلك لانك تقول مطردا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضارباهما هما وقد عرفت ضعف
نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيته بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان
ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين
وذلك اذا اعتمدا على الهمزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقايم انتما وما قدامك هما وفي الدار انتما عند
ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة
فيظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كانا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان
الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل
كما مر فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال
المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخواته سادة مسد الافعال

من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا
لكونها اضعف من الفعل في اقتضا المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها
في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه
بلا فصل لانه لا يتصدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم يضف والاضافة الى الكاف
بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره
فان كان العامل مما يجب انفصاله عن المنصوب وصفا كالحجازية نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما الغرض
لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب الا اياك واما زيدا وانا ضاربك
اياك وجب انفصال الضمير كما رايت وان لم يكن كذلك فلا يخ ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا
او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قايم وليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك
وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان
كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل صار
كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها ويقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني
انما جاز فيما اتصل به الكاف من ذلك نحو رويدك وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه
لشبهها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل
المنصوب به مع التنوين المضادين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف
مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك ان لم يضف والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما
مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في ع ضربك ايضا للطافة
لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو
الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما
الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اكثر
من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر وسمع هنا فالاولى انفصال الضمير المنصوب
بعدهما نحو ضارب اياك والضارب اياك ومعطي اياك والمعطي اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما
قائمين مقام الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص
او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل
لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول
ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل رفعك لو كان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والا فلى ان يقال انه ضمير الفعل

يجب الانفصال في الضمير لما ذكرنا

لم يقولوا ضاربك وضاربه اياك
والضاربك والضارب اياك
معطي اياك والمعطاك ومعطي
معطاك واما

نعبد بل الله فاعبد اي لا نعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول
ضربت زيدا اياه وكذا يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة
او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس مسندا اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه
وقوله انما ابرز هنا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت هند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جيتماني حالي
زيد ضاربيه انتما او صلة نحو الضاربته انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه
متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني المثنى والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس
سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا
علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا
فاللبس حاصل فعلا كان الضمير او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو
او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا
وهند انا ضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند
تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل هنا
ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد
بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم وكقول المؤنث
انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين
في صور الصفة الثلث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون
فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرا اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا
لم يكن يرتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره ان لبس
او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها
وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس
بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت
ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف ان ضاربا مسند
الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير قلت
لو كان هذا الضمير يوثق به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه

ولا اعتبار بالفعل المذكور ورفعه اللبس كما سياتي ح م س

بابراز الضمير

السملق القاع الصفصف وكذا السملق زيادة الميم

قال الكسائي ... ان يفعل كذا ... هو حقيق به

فانى بمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف
وقدمته فالخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اذا ولى ضميران عاملا فان كان الثانى
تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل
حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكر
ان المتصل المرفوع توغل فى الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير يلى ذلك المرفوع فلا بد
من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتنى او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم
ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب اتصال الثانى لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه
على ما مر وان ولى الفعل منصوب متصل بالمرفوع قبله نحو اعطاكنى زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع
نحو اعطيتك فالضمير الذى يلى ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه فى التعريف او اعرف او مساويا
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا عار
على الثانى بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة
ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال فى باب خلت اولى منه فى باب اعطيت لان المفعول الاول فى باب
اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى فيما لم يسم فاعله فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعولى خلت
بعد رائحة المبتدا والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى فى الثانى
الانفصال رعاية للاصل والثانى اعنى الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين نحو
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهانى قال انما هو شىء قاسوه ولم يتكلم به العرب ووضعوا الحروف غير
موضعها واستجاز المبرد مذهب النحاة وانما لم يجئ فى الثانى الاتصال ههنا سماعا لان الثانى اشرف من الاول
لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد
كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها
واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربى لكنه ليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثر انفصال الثانى
وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثانى ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنع سيبويه والزم
النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهانى ان يجوزوا منحتنينى اذا منحته نفسه وهذا دليل على
انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا اولى ايضا لانه يانف الثانى من ان يتعلق بما هو مثله ويصير
من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك فى الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الاخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى هذا كله فى الضمير من بعد الفعل واما اذا كانا
بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد ضاربك [illegible] قيل انه يجوز اتصال

العامل المذكور

كما فى باب ما لم يسم فاعله

اى بختنى نفسى